الأمم المتحدة تدعو مجلس الأمن إلى تمديد آلية المساعدات لسورية

دعت الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي إلى تمديد آلية المساعدات الإنسانية العابرة للحدود إلى سورية بعد انتهاء التفويض الحالي في 10 يوليو الجاري.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، بالمقر الدائم للمنظمة الدولية في نيويورك.

يعقد المجلس جلسة للتصويت على مشروع قرار بشأن آلية المساعدات الإنسانية العابرة للحدود إلى سورية، والتي ينتهي العمل بها في 10 يوليو الجاري.

وقال دوجاريك: "نأمل أن يضع مجلس الأمن الدولي في اعتباره، دعوتنا إلى مواصلة المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين".

وأضاف: "هناك حاجة ماسة إلى أن نكون قادرين على الاستمرار في توزيع المساعدات العابرة للحدود، ونريد أيضا أن نقدم المساعدات عبر الخطوط (أي بإشراف النظام السوري)، على الرغم من وجود مزيد من التحديات هناك بسبب القتال المستمر". وتابع: "هذا البلد لا يزال يعاني من نقص التمويل. واعتبارا من 7 يوليو الجاري، تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في سورية لهذا العام بمبلغ 728.4 مليون دولار، وهذا يمثل حوالي 17 في المئة من إجمالي 4.2 مليار دولار المطلوب لعام 2021".

alwasat.com.kw

Friday 9th July 2021 - 15 th year - Issue No.E 3906 الوسط الجمعة 29 من ذي القعدة 1442 هـ/ 9 يوليو 2021 – السنة الخامسة عشر – العدد E 3906

مجلس الأمن و«الملء الثاني للسد».. مصر تحشد لاتفاق يجنبها الصدام

السيسي: نريد اتفاقاً ملزماً حول السد الإثيوبي بإطار زمني محدد

سد النهضة

أبلغ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، نظيره الكونغولي فيلكس تشيسيكيدي، رئيس الاتحاد الإفريقي، أن بلاده تريد الوصول لاتفاق ملزم حول السد الإثيوبي عبر إطار زمني محدد.

جاء ذلك في بيان للرئاسة المصرية، أشار إلى تلقي السيسي اتصالا هاتفيا من رئيس الاتحاد الإفريقي، الذي تقود منظمته مفاوضات بين أطراف السد، تعثرت مؤخرا.

وأفادت الرئاسة المصرية بأن "الاتصال الهاتفي من تشيسيكيدي مع السيسي، تناول تبادل وجهات النظر بشأن مستجدات قضية السد، عشية انعقاد جلسة مجلس الأمن".

يعقد المجلس جلسة، بناء على طلب دولتي مصب نهر النيل، مصر والسودان، رغم رفض إثيوبيا، وستكون الثانية من نوعها بعد جلسة عُقدت قبل عام، وانتهت بحثّ أطراف الأزمة على الحوار، تحت قيادة الاتحاد الإفريقي.

وقال السيسي إن "طلب عقد جلسة لمجلس الأمن كان نتيجة للتعنت الإثيوبي ومحاولات فرض الأمر الواقع وتعثر المفاوضات".

وأكد أن التحرك بمجلس الأمن يهدف إلى "تمكين رئاسة الاتحاد الإفريقي، بالتعاون مع الدول والأطراف المشاركة (لم يسمها)، من الاضطلاع بدور فعال، والمعاونة على التوصل لاتفاق ملزم قانوناً لملء وتشغيل سد النهضة في إطار زمني واضح ومحدد".

ودفع بدء الملء الثاني بالمياه لسد "النهضة" الإثيوبي، مصر إلى تسريع الخطى قبيل جلسة لمجلس الأمن، الخميس، على أمل تحقيق حشد دولي يدعم هدفها الاستراتيجي، وهو إبرام اتفاق فني ملزم بشأن الملء والتشغيل، يجنبها صداما مع أديس أبابا يبدو حتميا في حال تضررت حصة القاهرة من نهر النيل.

أخطرت إثيوبيا (دولة منبع النيل) مصر والسودان (دولتي المصب) ببدء عملية الملء الثاني للسد، وهو ما رفضه البلدان، ووجها خطابين إلى المجلس حول "ذلك الإجراء الأحادي الذي يمس الأمن والسلم الدوليين". وستكون جلسة الخميس هي الثانية من نوعها بعد جلسة عُقدت قبل عام، وانتهت بحث أطراف السد على الحوار، تحت قيادة الاتحاد الإفريقي، وهو حوار متعثر منذ أشهر، ضمن مسار تفاوضي انطلق قبل نحو 10 سنوات.

ووفق وزير مصري سابق معني بالملف المائي، فإن أزمة السد دخلت، ببدء الملء الثاني، في "منعطف خطير"، ستواجهه القاهرة بـ"تجنيد كافة إمكاناتها لمحاولة خروج مجلس الأمن بقرار بالعودة لمفاوضات لها ضمانات دولية للوصول لاتفاق (..) قبل أي تحركات غير سلمية بالمنطقة".

وشدد محللان سياسيان، تحدثان للأناضول، على أهمية تصعيد القاهرة الأزمة إلى مجلس الأمن من باب "الحفاظ على السلم والأمن الدوليين"، في ظل سياسة تنتهجها منذ فترة، ومعروفة في العلاقات الدولية بـ"التلويح بالقوة".

وأكدا أن تلك السياسة تحمل دلالات تساعد القاهرة في الحشد الدولي لإجبار إثيوبيا على إتمام اتفاق ثلاثي ملزم، ولم يستبعدا التوجه إلى "صدام" في حال تضرر حصة مصر المائية السنوية، وهي 55.5 مليار متر مكعب.

غير أن المجلس الأممي، وفق أكاديمي مصري مختص بالقانون الدولي، سيظل أمام عائق، وهو أن الاتحاد الإفريقي، المنظمة المعنية بالمفاوضات، لم يبلغه بفشله بعد في حل الأزمة، وبالتالي سيجد المجلس صعوبة في التصدر للأزمة منفردا، خاصة أمام قضية غير مسبوقة متعلقة بالأنهار الدولية لم يصدر فيها قرار ملزم من قبل.

واعتبر وزير الخارجية الإثيوبي دمقي موكنن حسن، الأربعاء، أن رفع مصر والسودان قضية السد إلى مجلس الأمن هو "تدويل للمسألة وإضفاء للطابع الأمني عليها دون داع"، بحسب بيان للخارجية. فيما تقول القاهرة والخرطوم إن أديس أبابا "تتعنت وتماطل وتخالف القانون الدولي"، بهدف إطالة أمد المفاوضات الممتدة.

باريس ترفض تسليم خرائط التجارب النووية في الصحراء إلى الجزائر

إضافة إلى عدم استجابتها لمطالب جزائرية رسمية وشعبية بشأن الاعتراف بجرائمها النووية وتعويض الضحايا، ترفض فرنسا تسليم الجزائر خرائط التفجيرات.

قال وزير المجاهدين الجزائري الطيب زيتوني، إن "فرنسا ترفض تسليم بلاده خرائط تفجيرات نووية أجرتها في صحرائها، خلال ستينيات القرن الماضي". واحتلت فرنسا الجزائر بين عامي 1830 و1962.

وأفاد زيتوني، في مقابلة مع وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، أن "الطرف الفرنسي يرفض تسليم الخرائط الطبوغرافية، التي قد تسمح بتحديد مناطق دفن النفايات الملوثة، المشعة أو الكيماوية غير المكتشفة لغاية اليوم".

وأضاف: "كما أن فرنسا لم تقم بأية مبادرة لتطهير المواقع الملوثة من الناحية التقنية أو بأدنى عمل إنساني لتعويض المتضررين".

وتابع أن "التفجيرات النووية الاستعمارية تعتبر من الأدلة الدامغة على الجرائم المقترفة التي لا تزال إشعاعاتها تؤثر على الإنسان والبيئة والمحيط".

ومطلع يونيو الماضي، قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في مقابلة مع صحيفة "لوبوان" الفرنسية: "نطلب من فرنسا تنظيف مواقع التجارب النووية، ونأمل منها معالجة ملف ضحاياها".

وبين 1960 و1966، أجرت السلطات الاستعمارية الفرنسية سلسلة تفجيرات نووية في الصحراء الجزائرية، 4 فوق الأرض و13 تحتها، وفق مؤرخين.

وأُجريت بعض التفجيرات بعد الاستقلال، في 1962، وغير معروف إن كان ذلك تم في إطار اتفاق أم أن فرنسا استغلت ضعف الدولة آنذاك.

بينما ذكرت مجلة "مصادر تاريخ الجزائر المعاصر" (حكومية)، في عدد 2019، أن "الصحراء الجزائرية استُعملت بين 13 فبراير 1960، و16 فبراير 1966، مسرحا لـ57 تفجيرا وتجربة واختبارا نوويا".

و"مصادر تاريخ الجزائر المعاصر" مجلة علمية محكّمة، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وهو تابع لوزارة المجاهدين (قدامى المحاربين).

وأوضحت المجلة أن "4 تجارب جوية بحمودية رقان (جنوبي البلاد)، كانت ملوثة للغاية و13 باطنية (تحت الأرض) في تاوريرت تان أفال، إين أكر، وكانت فاشلة".

وأخطر حادث نووي هو "بريل-Béryl" في أول مايو 1962، إضافة إلى 35 اختبارا نوويا للسلامة على مستوى آبار بحمودية و5 تجارب نووية في موقع تاوريرت تان أترام (محافظة تمنراست) في الهواء الطلق باستعمال مواد انشطارية كالبلوتونيوم"، بحسب المجلة.

ليبيا: مطالب بتخصيص مراكز اقتراع للنازحين والمهجرين

انتخابات ليبية سابقة

طالب وزير الدولة لشؤون المهجرين وحقوق الإنسان في ليبيا، أحمد أبو خزام، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتخصيص مراكز اقتراع لإشراك النازحين و المهجرين بالداخل والخارج في الانتخابات المزمعة في ديسمبر المقبل.

جاء ذلك في خطاب رسمي وجهه أبو خزام لرئيس المفوضية، عماد السائح، نشرته الحكومة الليبية عبر صفحتها على موقع "فيسبوك". وفي خطابه دعا أبو خزام رئيس المفوضية إلى "العمل على تخصيص محطات أو مراكز اقتراح للنازحين بالداخل والمهجرين بالخارج".

ووفق الخطاب فإن الدول المستهدفة بإنشاء مراكز اقتراع للمهجرين بالخارج هي مصر وتونس والأردن وتركيا، بينما تخصص مراكز اقتراع للنازحين في الداخل حسب البلديات المستضيفة لهم في أماكن تواجدهم الحالية.

كما دعا أبو خزام: "إلى عقد اجتماع فني عاجل للوصول إلى وضع خطة متكاملة لإشراك النازحين في العملية الانتخابية المرتقبة، حسب أماكن نزوحهم الموجودين بها وفق المعلومات و البيانات الموجودة بالوزارة" وفق الخطاب.

ونقل الخطاب تشديد أبو خزام على "ضرورة اتخاذ خطوات سريعة موجهة بتعليمات المفوضية للإدارات الفنية بها بالعمل على تخصيص محطات أو مراكز اقتراع للنازحين بالداخل و المهجرين بالخارج المهجرين".

وأوضح أن "مشاركة المواطنين المهجرين سواء بالداخل والخارج في العملية الانتخابية هدف استراتيجي للحكومة، وستعزز من الشعور بالانتماء الوطني لديهم لكونها واجبا يقع عليهم ومسؤولية مباشرة في اختيار من يمثلهم أو من ينوب عنهم، بما في ذلك ترشحهم".

من جهته قال السائح في تصريح لمراسل الأناضول: "أنشأنا 14 مركز اقتراع على مستوى ليبيا بالكامل".

وأضاف: "بشأن المهجرين في الخارج فنحن نعتزم إنشاء 15 مركز اقتراع في 15 دولة أوروبية وعربية وآسيوية، لكن تواجهنا مشاكل في بعض الدول التي لا تمنح تراخيص تجمع للأجانب بسبب جائحة كورونا". وحول تجهيزات المفوضية للانتخابات قال السائح: "وصلنا إلى نسبة 80 بالمئة من التجهيزات، والباقي متوقع على القوانين التي يتم اشتقاقها من القاعدة الدستورية".

وأوضح: "نحتاج معرفة كم عملية انتخابية ستجرى، فيما إن كانت انتخابات برلمانية فقط، أم برلمانية ورئاسية، وآلية انتخاب الرئيس، فكل هذه الأمور نحتاج معرفتها حتى تتم باقي التجهيزات من الناحية الفنية". ولدى المفوضية 2000 مركز انتخابي في عموم ليبيا، تعمل على تجهيزها استعدادا للانتخابات المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر القادم.

وبحسب تقديرات المفوضية، يبلغ عدد الناخبين المسجلين مليونين من أصل 4 ملايين و200 ألف، يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، أي ما يعادل نحو 48 بالمئة فحسب.

ويبلغ عدد سكان ليبيا نحو 6.5 مليون نسمة، بحسب تقديرات متفاوتة، في ظل غياب إحصاء رسمي. ومنذ أشهر، تشهد ليبيا انفراجا سياسيا، ففي 16 مارس الماضي، تسلمت سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلسا رئاسيا، مهامها لقيادة البلاد إلى الانتخابات.

دمج «الدعم السريع» بالجيش السوداني.. بين الإصرار والرفض

تصاعدت التحذيرات من أكثر من طرف في السودان من انقسام البلاد مجددا بسبب إصرار عدة أطراف عسكرية ومدنية على دمج قوات الدعم السريع في الجيش، مقابل رفض محمد حمدان دقلو (حميدتي)، زعيم هذه القوات لهذا الطلب.

منذ ظهورها الأول كقوة شبه عسكرية في 2013، لم تبارح "قوات الدعم السريع"، محطة الرفض والقبول في السودان.

فعلى الدوام كانت قوات الدعم السريع، مثار جدل ومحط الأنظار داخليا وخارجيا، حتى عقب سقوط الرئيس المعزول الرئيس عمر البشير، الذي منحها الشرعية القانونية ودعمها.

و"الدعم السريع"؛ قوة مقاتلة جرى تشكيلها لمحاربة المتمردين في دارفور، ثم لحماية الحدود لاحقاً، وحفظ النظام في البلاد.

ويشهد الإقليم، منذ 2003، نزاعاً مسلحاً بين الجيش ومتمردين، ما خلف نحو 300 ألف قتيل وشرد نحو 2.5 مليون شخص، بحسب إحصائيات أممية.

وظلت قوات الدعم السريع على الدوام محل اتهام بارتكاب انتهاكات في دارفور وفي تظاهرات سبتمبر 2013 والتي راح ضحيتها العشرات بالعاصمة الخرطوم، وكذلك في حادثة فض اعتصام القيادة بالخرطوم في يونيو/حزيران 2019، وهو ما تنفيه قياداتها.

وتأسست هذه القوات في 2013 كقوة تابعة لجهاز الأمن والمخابرات، لكن لا توجد تقديرات رسمية لعددها، إلا أن المؤكد أنها تتجاوز عشرات الآلاف.

وفي يناير 2017، أجاز البرلمان، قانونا بشأن هذه القوات المثيرة للجدل يجعلها تابعة للجيش.

وإعادة هيكلة القوات الحكومية وتنظيمها، أحد مهام السلطة في الفترة الانتقالية، التي بدأت في 21 أغسطس 2019، وتستمر 53 شهرا تنتهي بانتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش، وقوى مدنية، وحركة مسلحة وقعت مع الحكومة اتفاقا للسلام، في 3 أكتوبر 2020.

وبدأت هذه المرحلة في أعقاب عزل قيادة الجيش، في 11 أبريل 2019، لعمر البشير من الرئاسة (1989 – 2019)؛ تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية.

و"الوثيقة الدستورية" خاصة بالسلطة خلال المرحلة الانتقالية، وتم توقيعها في أعقاب عزل قيادة الجيش، في 11 أبريل 2019، لعمر البشير من الرئاسة (1989–2019)، تحت ضغط احتجاجات شعبية مناهضة لحكمه.

محكمة تونسية تأمر بإلغاء أعمال مؤتمر «اتحاد الشغل»

أمرت النيابة العمومية بمحكمة سوسة 2 (شرقي تونس) بإلغاء أعمال المؤتمر الاستثنائي للاتحاد العام للشغل (أعرق منظمة نقابية) التي كانت مقررة يوما ، كتدبير احترازي لمواجهة انتشار فيروس كورونا.

جاء ذلك وفق تصريح أدلى به المساعد الأول لوكيل الجمهورية، هيثم بوبكر لمراسل الأناضول بسوسة .

وكانت عدة منظمات وجمعيات بينها "أنا يقظ" و"الفرع المحلي لهيئة المحامين بسوسة" (مستقلة) عبرت عن تحفظها من عقد هذا المؤتمر الاستثنائي للاتحاد العام للشغل بمدينة سوسة في ظل وضع صحي استثنائي تمر به البلاد، داعية إلى إلغائه.

يذكر أن اتحاد الشغل انطلق صباح الأربعاء، في عمليات فحص فيروس كورونا الخاصة بالمشاركين في مؤتمره الاستثنائي الذّي كان من المنتظر ان يستقبل 500 مشاركا .

وكانت ولاية سوسة قد أعلنت منذ الأحد الماضي حجرا صحيا شاملا بها لمدة أسبوع كامل، إثر تسجيل مؤشرات عالية لتفشي الوباء. وأعلنت تونس، تسجيل 9823 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد(كوفيد19–) في أعلى حصيلة يومية تشهدها البلاد منذ تفشي الوباء بها، فضلا عن 134 وفاة.